

إطار تقييم جودة البيانات، يوليو 2003



صندوق النقد الدولي  
إدارة الإحصاءات

إطار تقييم جودة البيانات  
لأغراض الإحصاءات النقدية

**Data Quality Assessment Framework (DQAF)**  
**for**  
**Monetary Statistics**

مسؤول الاتصال في صندوق النقد الدولي بشأن هذا الإطار:

قسما المؤسسات المالية 1، و2

صندوق النقد الدولي

700 19<sup>th</sup> Street N. W.

Washington, D.C. 20431

فاكس: (202) 623-6351 أو (202) 623-5411

بريد إلكتروني: [Stafiddqaf@imf.org](mailto:Stafiddqaf@imf.org)

## المحتويات

ج	مقدمة	
ج	ألف- الغرض من الإطار	
ج	باء- هيكل الإطار	
د	جيم- محتوى الإطار	
1	صفر- الشروط الأساسية للجودة	
1	صفر-1 البيئة القانونية والمؤسسية	
4	صفر-2 الموارد	
6	صفر-3 الصلة	
7	صفر-4 عناصر أخرى لإدارة الجودة	
8	-1 ضمانات الموضوعية	
9	1-1 الكفاءة المهنية	
11	2-1 الشفافية	
12	3-1 المعايير الأخلاقية	
13	-2 سلامة المنهجية	
14	1-2 المفاهيم والتعاريف	
14	2-2 النطاق	
15	3-2 التصنيف/التقسيم القطاعي	
17	4-2 أساس القيد	
21	-3 الدقة والموثوقية	
21	1-3 البيانات المصدرية	
24	2-3 تقييم البيانات المصدرية	
25	3-3 الأساليب الإحصائية	
26	4-3 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها	
28	5-3 دراسة التعديلات	
28	-4 المنفعة	
28	1-4 الدورية والحدثة	
29	2-4 الاتساق	
31	3-4 سياسة وممارسات التعديل	
33	-5 سهولة الاطلاع	
33	1-5 سهولة الاطلاع على البيانات	
35	2-5 سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية	
36	3-5 تقديم المساعدة للمستخدمين	
	إطار	
ز	ألف- الهيكل المتدرج لإطار تقييم جودة البيانات	



## إطار تقييم جودة البيانات لأغراض الإحصاءات النقدية

### مقدمة

#### ألف- الغرض من الإطار

أهم أغراض هذا الإطار هو تقديم هيكل مرّن لتقييم الإحصاءات النقدية (التي يشار إليها في الإطار بالإحصاءات) تقيماً كيفياً. والمقصود بنطاق الإحصاءات النقدية في هذا الإطار هو الميزانيات العمومية ومسح البنك المركزي وشركات الإيداع الأخرى.

ويمكن استخدام هذا الإطار في سياقات مختلفة، منها:

- المراجعات التي تجرى في سياق أعمال الصندوق القطرية، مثل وحدة البيانات النموذجية لتقارير صندوق النقد الدولي المعنية بمراجعة المعايير والمواثيق (ROSCs) والمساعدة الفنية والرقابة؛
- التقييمات الذاتية التي تجريها المكاتب الإحصائية الوطنية والبنوك المركزية وغيرها من الأجهزة المنتجة للبيانات؛
- التقييمات التي تجريها فئات أخرى من مستخدمي البيانات، من أمثال الأطراف المشاركة في السوق المالية.

#### باء- هيكل الإطار

يقدم إطار تقييم جودة البيانات تغطية شاملة لمختلف جوانب جودة جمع البيانات ومعالجتها ونشرها. ويأخذ الإطار من حيث تنظيمه شكل هيكل متدرج ينطلق من التفاصيل المجردة/العامة إلى التفاصيل الملموسة/المحددة.

ويغطي المستوى الأول الشروط الأساسية للجودة وأبعادها الخمسة: ضمانات الموضوعية، وسلامة المنهجية، والدقة والموثوقية، والمنفعة، وسهولة الاطلاع. ويتفرع كل واحد من هذه الشروط الأساسية والأبعاد الخمسة إلى عناصر (مستوى الرقمين) ومؤشرات (مستوى الثلاثة أرقام)<sup>1</sup>.

وفي المستوى التالي، يجري تناول القضايا المحورية التي تختص بإعداد الإحصاءات النقدية. وتحت كل قضية محورية، ترد نقاط أساسية تعرف جوانب الجودة التي قد ينظر فيها عند تناول القضايا المحورية. والقصد من النقاط الأساسية أن تكون إرشادية وليست مستفيضة.

ويقدم الإطار "ألف" صورة للهيكل المتدرج المستخدم في هذا الإطار.

#### جيم- محتوى الإطار

يرد أدناه وصف للعناصر والمؤشرات ضمن الأبعاد الخاصة بكل منها.

<sup>1</sup> تشبع المستويات الثلاثة الأولى في الأطر الأخرى لتقييم جودة البيانات التي وضعت لتقييم مجموعات البيانات. وقد استخدم هذا التصميم لكي يضمن التقييم الموحد والمنهجي لجميع مجموعات البيانات. وقد تم حتى الآن إعداد أطر إحصاءات الحسابات القومية، ومؤشر أسعار المستهلكين، ومؤشر أسعار المنتجين، وإحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية، وإحصاءات ميزان المدفوعات، وإحصاءات فقر الدخل.

**صفر- الشروط الأساسية للجودة:** على الرغم من أن هذه الشروط ليست في ذاتها بُعداً من أبعاد الجودة، فإن هذه المجموعة من "مؤشرات الجودة" تتطوي على عناصر ومؤشرات لها دور بالغ الأهمية كشروط أساسية – أو شروط مؤسسية مسبقة – لجودة الإحصاءات. ويلاحظ أن التركيز يكون على الجهاز ذاته، كأن يكون أحد مكاتب الإحصاءات الوطنية أو البنوك المركزية أو الوزارات/الدوائر. وتغطي هذه الشروط الأساسية العناصر التالية:

- صفر-1 البيئة القانونية والمؤسسية
- صفر-2 الموارد المتاحة للبرنامج الإحصائي
- صفر-3 الصلة
- صفر-4 عناصر أخرى لإدارة الجودة

**1- ضمانات الموضوعية:** يتعلق هذا البعد بالتقيد بمبدأ الموضوعية في جمع الإحصاءات وإعدادها ونشرها. ويتضمن هذا البعد الترتيبات المؤسسية التي تضمن الكفاءة المهنية في مجال السياسات والممارسات الإحصائية، والشفافية، والمعايير الأخلاقية. والعناصر الثلاثة لهذا البعد من أبعاد الجودة هي كما يلي:

- 1-1 الكفاءة المهنية
- 2-1 الشفافية
- 3-1 المعايير الأخلاقية

**2- سلامة المنهجية:** يغطي هذا البعد الفكرة القائلة بأن الأساس المنهجي لإنتاج الإحصاءات يتعين أن يكون سليماً، وأن هذا يمكن تحقيقه باتباع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً. ويختص هذا البعد بالضرورة بمجموعات بيانات محددة، مما يعكس وجود منهجيات تختلف باختلاف مجموعات البيانات. وينطوي هذا البعد على أربعة عناصر كما يلي:

- 1-2 المفاهيم والتعاريف
- 2-2 النطاق
- 3-2 التصنيف/التقسيم القطاعي
- 4-2 أساس القيد

**3- الدقة والموثوقية:** يغطي هذا البعد الفكرة القائلة بأن المخرجات الإحصائية تصور بالقدر الكافي واقع الاقتصاد المعني. ويختص هذا البعد أيضاً ببيانات محددة، مما يعكس المصادر المستخدمة ومعالجتها. وتغطي العناصر الخمسة لهذا البعد ما يلي:

- 1-3 البيانات المصدرية
- 2-3 تقييم البيانات المصدرية
- 3-3 الأساليب الإحصائية
- 4-3 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها
- 5-3 دراسة التعديلات

**4- المنفعة:** يتصل هذا البعد بضرورة نشر الإحصاءات بوتيرة دورية ملائمة في الوقت المناسب، وكذلك اتساق البيانات داخل كل مجموعة بيانات ومع مجموعات البيانات الرئيسية الأخرى واتباع سياسة المراجعة الدورية. والعناصر الثلاثة لهذا البعد هي كما يلي:

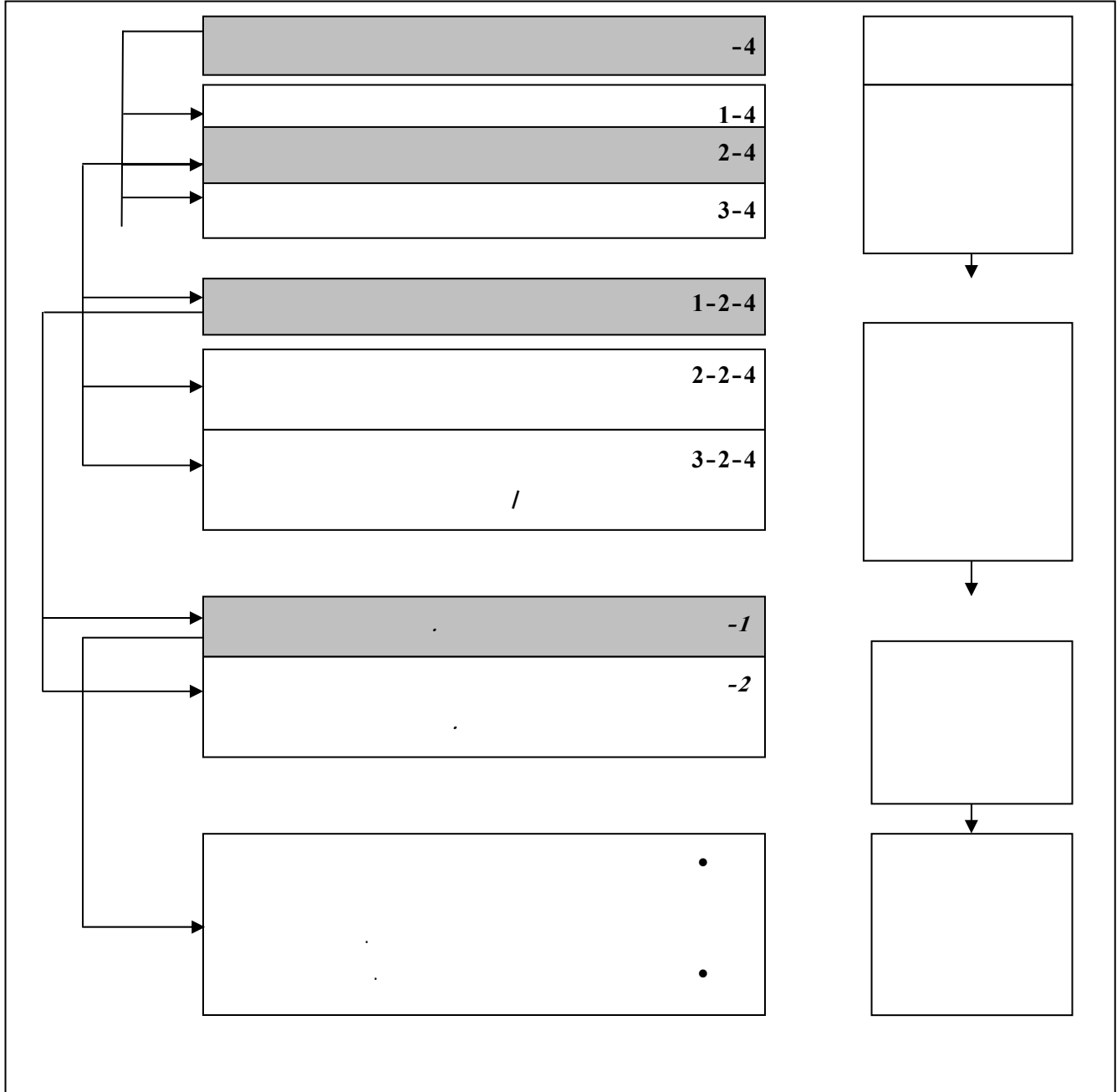
- 1-4 الدورية والحدثة
- 2-4 الاتساق
- 3-4 سياسة وممارسات التعديل

5- **سهولة الاطلاع:** يتصل هذا البعد بضرورة عرض البيانات والبيانات الوصفية بطريقة واضحة ومفهومة وعلى أساس سهولة توافرها وحيادها، وأن تكون البيانات الوصفية حديثة وذات صلة، وكذلك إتاحة الخدمات المساعدة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة. ولهذا البعد ثلاثة عناصر هي كما يلي:

- 1-5 سهولة الاطلاع على البيانات
- 2-5 سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية
- 3-5 تقديم المساعدة للمستخدمين

الإطار ألف: الهيكل متدرج المستويات لإطار تقييم جودة البيانات لأغراض الإحصاءات النقدية، يوليو 2003:  
مثال

يوضح الشكل أدناه، باستخدام المنفعة كمثال على أحد أبعاد الجودة، كيفية تحديد الإطار لثلاثة عناصر تدل على الجودة. وضمن عنصر الاتساق، وهو أحد تلك العناصر، يحدد الإطار بعد ذلك ثلاثة مؤشرات. وعلى وجه التحديد، فإن القضايا المحورية لكل مؤشر تتم معالجتها من خلال نقاط أساسية قد ينظر فيها عند تحديد الجودة.



## صفر- الشروط الأساسية للجودة

### صفر-1 البيئة القانونية والمؤسسية

- وجود بيئة داعمة للإحصاءات .

### صفر-1-1 التحديد الواضح لمسؤولية جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها

#### 1- النص الواضح على المسؤولية الأساسية عن جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها

- وجود قانون مثل القانون الإحصائي أو أي نص رسمي آخر (مثلاً، بروتوكول فيما بين الأجهزة أو مرسوم تنفيذي أو تشريع فوق القومي) يسند إلى جهاز واحد (أجهزة) المسؤولية الأساسية وكذلك السلطات المتعلقة بإعداد الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.
- اتساق ترتيبات العمل مع هذا التكليف بالمسؤولية.
- وجود ترتيبات لتشجيع اتساق الطرق والنتائج إذا كان هناك أكثر من جهاز منتج للبيانات يشترك في إنتاج أجزاء من الإحصاءات.
- النجاح في حل أو تسوية مسألة أوجه التعارض أو أوجه التعارض المحتملة بين السلطة القانونية التي يستند إليها إنتاج الإحصاءات من جانب والقوانين أو النصوص الأخرى (مثل قانون الاطلاع على المعلومات أو قوانين السرية المصرفية) من جانب آخر بدون إعاقة إنتاج البيانات بشكل مؤثر.

### صفر-1-2 كفاية تبادل البيانات والتنسيق بين الأجهزة المنتجة لها

#### 1- وجود ترتيبات أو إجراءات لتيسير تبادل البيانات والتنسيق بين الجهاز (الأجهزة) المسند إليه (اليها) المسؤولية الأساسية لإعداد الإحصاءات وغيره من الأجهزة المنتجة للبيانات

- وجود إجراءات لتحقيق تدفق البيانات المصدرية (البيانات الإدارية وبيانات المسوح أيضاً على سبيل المثال) تدفقاً فعالاً في الوقت المناسب إلى الجهاز (الأجهزة) المنتجة للبيانات.
- الحفاظ على التواصل مع الأجهزة الأخرى المنتجة للبيانات (مثلاً من خلال اجتماعات وحلقات تطبيقية دورية) لتعزيز الفهم السليم لشروط البيانات، وتقادي ازدواج الجهود ومراعاة عبء الإبلاغ بالبيانات (مثلاً من خلال مناقشة التغيرات التي تطرأ على العمليات الإدارية قبل أن تقع).

### صفر-1-3 سرية البيانات الواردة من فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وقصر استخدامها على الأغراض الإحصائية

#### 1- ضمان الحفاظ على سرية البيانات الواردة من فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وإعلان هذا الضمان على نطاق واسع

- وجود قانون أو نص رسمي آخر ينص على أن معاملة البيانات الفردية بسرية وعدم جواز الإفصاح عنها أو استخدامها لغير الأغراض الإحصائية إلا إذا كانت هناك موافقة كتابية على الإفصاح.

- إبلاغ الجهات المبلغة بالبيانات، في حالة المسوح والاستفسارات الإحصائية الأخرى، بحقوقها وواجباتها فيما يتعلق بتقديم المعلومات وبأن البيانات التي تقوم بإبلاغها سوف تستخدم بغرض إنتاج الإحصاءات.

## 2- وجود إجراءات لمنع الإفصاح عن بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ

- وجود قواعد ولوائح تنظيمية لمنع الإفصاح تتضمن توقيع جزاءات على العاملين الذين يفصحون عن البيانات السرية.
  - قصر الاطلاع على البيانات الفردية على العاملين الذين يحتاجون تلك المعلومات لأداء مهامها الإحصائية.
  - استخدام قواعد خاصة في تجميع البيانات لتفادي الإفصاح عن المتبقي عند نشر مجملات المسح أو أي بيانات سرية أخرى.
  - قيام العاملين بمراجعة جميع البيانات المعدة لكشف أي احتمال إفصاح غير مباشر عن بيانات فردية وتصميم الجداول والمخرجات بطريقة تمنع الإفصاح عن تلك البيانات.
  - حماية سرية البيانات الفردية (على سبيل المثال من خلال جعل كل السجلات غفلا من الأسماء أو التأكد من أن الاطلاع على البيانات تحكمه نصوص السرية) حيثما تكون سجلات الوحدات متاحة للاطلاع عليها (للأغراض البحثية مثلا).
  - الحفاظ على سرية البيانات بالطريقة المناسبة أثناء التخزين وأثناء عملية إعدام السجلات.
  - اتخاذ خطوات لتأمين مقار الأجهزة المنتجة للبيانات وشبكات الحاسب الآلي لديها لمنع الاطلاع على البيانات الفردية بدون تصريح.
- صفر-1-4 ضمان الإبلاغ الإحصائي من خلال التفويض القانوني و/أو التدابير التي تشجع الاستجابة عند طلب البيانات

## 1- وجود قانون أو نص رسمي آخر يقضي بالإبلاغ بالمعلومات اللازمة لإعداد الإحصاءات

- تخويل الجهاز المنتج للبيانات السلطة القانونية لجمع البيانات المطلوبة لإعداد الإحصاءات.
- اتساق أنشطة جمع البيانات مع السلطة القانونية.
- فعالية الجزاءات التي تفرض لعدم الامتثال (بما في ذلك عدم دقة الإبلاغ) كأداة ردع، إذا كان الإبلاغ بالبيانات إجباريا، حتى إن لم تكن هناك حاجة للجوء إلى تلك الأحكام إلا نادرا.

## 2- وجود آليات أخرى للنص على الإبلاغ الملائم بالبيانات لإعداد الإحصاءات

- نظر الأجهزة المنتجة للبيانات بعناية في عبء الإبلاغ (مثلا بالاجتهاد في اتباع وسائل بديلة للحصول على البيانات، ووضع الأسئلة بما يوافق مصطلحات الجهات القائمة بالإبلاغ ونظم إمساك السجلات لديها، وتوخي العناية في تصميم المسوح الجديدة، والمتابعة الدقيقة لعبء الإبلاغ، والتقييم الدوري للمسوح الحالية).

- تقديم المساعدة من الأجهزة المنتجة للبيانات إلى الجهات المبلغة في استكمال النماذج وتقديمها (مثلا بإتاحة نقطة اتصال).
- سعي الجهاز المنتج للبيانات إلى ضمان تحقيق التعاون بخلق سمعة طيبة (مثلا عن طريق تسجيل شكاوى الجهات المبلغة ومعالجتها، وتحديد الغرض من جمع البيانات، والتعريف بالإجراءات المتخذة لتخفيف عبء الإبلاغ، وتعزيز الوعي بأهمية الإحصاءات ذات الجودة العالية، وتوفير البيانات للجهات المبلغة عند الطلب).

## صفر-2 الموارد

- تناسب الموارد مع احتياجات البرامج الإحصائية.

## صفر-2-1 تناسب الموارد البشرية والتسهيلات والموارد الحاسوبية والتمويل مع متطلبات البرامج الإحصائية

### 1- كفاية الموارد البشرية المتاحة لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة

- كفاية عدد العاملين بشكل عام للقيام بالمهام المطلوبة.
- ملائمة مؤهلات العاملين للقيام بالمهام المطلوبة مع الحفاظ على مهاراتهم وتطويرها للقيام بتلك المهام.
- الاحتفاظ بمجموعة أساسية من العاملين الحاصلين على التدريب الكافي والحفاظ على معدل دوران معقول للعاملين.
- ملائمة مستويات الأجور لطبيعة العمل وتمتعها بميزة تنافسية في ظل ظروف الإدارة العامة في البلد المعني.

### 2- كفاية الموارد الحاسوبية المتاحة لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة

- تخصيص موارد كافية وبذل أقصى جهد بشكل عام لتحقيق استفادة كاملة من إمكانيات التكنولوجيا الحاسوبية الفعالة لإعداد السلاسل الإحصائية ونشرها.
- فعالية مجموعات برامج الكمبيوتر المستخدمة في إعداد السلاسل الإحصائية وتحليلها، وتحديث مجموعات البرامج تلك دوريا وتطويرها بشكل جيد للقيام بالمهام القائمة والمستجدة.
- توزيع الأجهزة بالشكل الملائم لتيسير كفاءة جمع البيانات ومعالجتها وإدارة قواعد البيانات.
- توفير الحماية الملائمة لأجهزة الحاسب الآلي، بسبل من بينها تقديم نظم دعم بديلة للطوارئ لاسترداد السلاسل والتحديثات الإحصائية في حالات الكوارث الطبيعية والحوادث وغيرها من الأحداث غير المعتادة.

### 3- كفاية التسهيلات المادية والموارد الأخرى للقيام بالمهام المطلوبة

- توفير تجهيزات ملائمة للعمل في مباني المكاتب (مثل الإضاءة والتدفئة والتبريد).
- ملائمة الأثاث والمعدات المكتبية (مثل المكاتب والمقاعد وخزانات حفظ الملفات والهواتف والمعدات المرتبطة بها) للقيام بالمهام المطلوبة.
- ملائمة ترتيبات النقل (المخصصة لجمع البيانات على سبيل المثال).
- **4- كفاية التمويل المخصص لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة**
- التأكد بقدر معقول من توافر التمويل للاحتياجات المحددة للبرنامج الإحصائي.
- توفير معلومات واضحة من خلال ممارسات وضع الميزانية للسلطات التي تقوم بالتمويل (مثلا عند مراجعة أولويات التحسينات أو الاستقطاعات أو الزيادة في عناصر معينة في البرامج).
- قابلية الأفق الزمني للتمويل للتخطيط لعمليات التطوير الإحصائي (مثلا امتداده على فترة من سنتين إلى ثلاث سنوات).

#### صفر-2-2 تطبيق مقاييس تكفل كفاءة استخدام الموارد

- **1- ضمان الإدارة لكفاءة استخدام الموارد**
- إجراء مراجعات دورية لأداء العاملين.
- السعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة من خلال المراجعات الدورية لإجراءات عمل مثل السعي لتحقيق مردودية التكاليف في تصميم المسوح قياسا إلى الأهداف، وتشجيع اتساق المفاهيم والتصنيف وغيره من المنهجيات المستخدمة في مجموعات البيانات.
- سعي الأجهزة المنتجة للبيانات إلى الاستفادة عند الضرورة من مساعدة الخبراء الخارجيين لتقييم المنهجيات الإحصائية ونظم إعداد الإحصاءات.
- **2- تطبيق ممارسات لتحديد التكلفة ووضع الميزانيات وتوافر معلومات كافية من خلال تلك الممارسات للإدارة لاتخاذ القرارات الملائمة**
- القياس الدوري للموارد المستخدمة في إعداد الإحصاءات (تحديد التكلفة) ومقارنتها بالبرامج الإحصائية الأخرى.
- استخدم إجراءات وضع الميزانية للمساعدة على تخصيص الموارد.

#### صفر-3 الصلة

- الإحصاءات تغطي المعلومات المهمة عن المجال المعني.

صفر-3-1 مراقبة صلة الإحصاءات القائمة باحتياجات مستخدمي البيانات ومنفعتهم العملية في الوفاء بها

## 1- اتخاذ إجراءات محددة لضمان وفاء الإحصاءات الحالية باحتياجات مستخدمي البيانات

- استشارة و/أو إحاطة مستخدمي البيانات علماً بجوانب محددة من البيانات الحالية (مثل فائدتها من حيث التفاصيل والدورية والحدثة) من خلال المسوح أو النشرات أو الحلقات الدراسية، مع السعي بجدية للحصول على ردود أفعالهم (مثلاً عن طريق توفير عنوان بريد إلكتروني).

## 2- وجود آليات لتحديد احتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت

- وجود عملية تشاور تتم على نحو منظم ودوري (على سبيل المثال، بين لجنة استشارية أو مجموعات عمل تمثل مستخدمي البيانات) والدوائر/الوزارات المسؤولة عن وضع السياسات وغيرها من مستخدمي البيانات الرئيسيين، بما في ذلك الأكاديميون والصحافة و/أو غيرهم من ممثلي القطاع الخاص، لمراجعة فائدة الإحصاءات الموجودة وتحديد احتياجات البيانات التي تنشأ مع الوقت.
- مشاركة الأجهزة المنتجة للبيانات بصورة منتظمة في الاجتماعات والحلقات الدراسية الإحصائية التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات المهنية (مثل المعهد الإحصائي الدولي (ISI) والرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية (IAOS)).
- قيام الأجهزة المنتجة للبيانات بدراسات للمساعدة على تحديد احتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت.

## صفر-4 عناصر أخرى لإدارة الجودة - الجودة هي حجر زاوية في العمل الإحصائي.

## صفر-4-1 تطبيق عمليات تضمن التركيز على الجودة

### 1- إقرار المنظمة بجميع وحداتها بأن الجودة تبني الثقة، ومن ثم فهي تمثل حجر زاوية في العمل الإحصائي

- اهتمام الإدارة بجميع أبعاد جودة البيانات وتشجيعها للاهتمام المشترك بالجودة في جميع وحدات المنظمة (بتركيز بيان التعريف بمهمة الإدارة المعنية على أهمية الجودة وخضوع المديرين للمساءلة عن تحقيقها على سبيل المثال).
- تركيز برامج تدريب العاملين على أهمية الجودة وتوضيح كيفية تحقيقها للعاملين.
- توفير المنظمة لبنية تحتية للجودة بإدراك المفاضلات ووفورات الحجم والعلاقات المتبادلة بين مجموعات البيانات.
- قيام المنظمة بتطبيق عمليات أو أنشطة معترف بها خارجياً تركز على الجودة (مثل إدارة الجودة الشاملة، وشهادة أيزو 9000 (ISO 9000)، ومبادرات الجودة في إطار النظام الإحصائي الأوروبي، والتقييمات المستقلة).
- إتاحة المعلومات للجمهور بشأن التزام المنظمة بالجودة، بما في ذلك معلومات عن المفاضلات التي تؤثر على برنامج العمل الإحصائي.

## صفر-4-2 تطبيق عمليات لمراقبة جودة البرنامج الإحصائي

### 1- تطبيق إجراءات لتحقيق المراقبة والمراجعة النظامية للجودة

- تطبيق عمليات المراقبة لإطلاع المديرين على تحقق الجودة في الأنشطة الإحصائية القائمة (على سبيل المثال، معدلات الاستجابة ومعدلات مراجعة البيانات، وتاريخ التعديل، ومدى حداثة التقييمات).
- قدرة الجهات المسؤولة عن إعداد الإحصاءات على الحصول على إرشادات متخصصة بشأن جودة إحصاءاتها واستراتيجيات تحسين إنتاج البيانات.
- إجراء مراجعات دورية لتحديد الخطوات اللازمة للمحافظة على متطلبات الجودة.

## صفر-4-3 تطبيق عمليات تتناول اعتبارات الجودة في تخطيط البرنامج الإحصائي

### 1- مراعاة مسائل الجودة (بما في ذلك المفاضلات الضمنية والصريحة بين أبعاد الجودة) عند تخطيط البرنامج الإحصائي

- معالجة مسائل تتعلق بالجودة، كالمسائل التالية، بصراحة وأخذها في الحسبان في عملية تخطيط برنامج العمل:
  - تحسينات الجودة التي يتم تحديدها أثناء المراقبة المستمرة وفي المراجعات الدورية؛
  - ردود الأفعال الواردة من مستخدمي البيانات بشأن معايير الجودة واحتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت؛
  - المفاضلات بين أبعاد الجودة (مثل توافر الموارد، وحسن التوقيت، والدقة/الموثوقية).

### 1- ضمانات الموضوعية

- الالتزام التام بمبدأ الموضوعية في جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

#### 1-1 الكفاءة المهنية

- استرشاد السياسات والممارسات الإحصائية بالمبادئ المهنية.

#### 1-1-1 إنتاج الإحصاءات على أساس من التجرد

### 1- توافيق شروط أو ظروف إنتاج الإحصاءات مع الاستقلالية المهنية

- وجود قانون أو نص رسمي آخر يدعم الاستقلالية المهنية عن طريق ما يلي على سبيل المثال:
  - معالجة الحاجة العامة إلى تمتع الأجهزة المنتجة للبيانات بالاستقلالية المهنية (مثل النص بوضوح على الاستقلالية المهنية في الاضطلاع بالوظائف الإحصائية والتسليم بأهمية الاستقلالية المهنية)؛
  - منع تدخل الجهات الأخرى، بما في ذلك الهيئات الحكومية الأخرى، في إعداد و/أو نشر المعلومات الإحصائية؛
  - ضمان دعم الاستقلالية المهنية للجهاز الإحصائي من خلال اختيار رئيس الجهاز ومدة ولايته وترتيبات الإبلاغ التي يتبعها (مثلا، عدم تزامن مدة الولاية عادة مع مدة ولاية الحكومة القائمة؛

وتعيين أو إقصاء رئيس الجهاز من خلال إجراءات تتسم بالشفافية مع التركيز على المؤهلات والأداء المهنيين).

- في حالة عدم وجود أي قانون أو نص رسمي يدعم الاستقلالية الرسمية،  
- الإقرار الواضح بأهمية تقاليد أو ثقافات الكفاءة المهنية لموثوقية النتائج الإحصائية (مثلاً، فهم الآخرين، بما في ذلك الهيئات الحكومية الأخرى، لأهمية عدم التدخل)؛  
- دعم الاستقلالية المهنية للجهاز الإحصائي من خلال اختيار رئيس الجهاز ومدة ولايته وترتيبات الإبلاغ التي يتبعها.

## 2- تشجيع الكفاءة المهنية ودعمها على نحو فعال داخل المنظمة

- استناد التعيين والترقية إلى الاستعداد و/أو الخبرة المناسبة في مجال الإحصاءات (مثلاً في مجال أساليب اختيار العينات أو المجال موضوع البحث).
- توفير التدريب المنهجي (بالاستعانة بالخبراء الداخليين والخارجيين) والتدريب أثناء الخدمة على المنهجية وأساليب إعداد البيانات، بما في ذلك المشاركة في الحلقات الدراسية والدورات التدريبية والحلقات التدريبية التطبيقية التي ترتبها المنظمات الإقليمية والدولية لإثراء المعرفة بالممارسات الإحصائية وتوفير سهولة الاطلاع على الدراسات المتخصصة.
- وجود عمليات وأنشطة في مكان العمل تشجع ثقافة الكفاءة المهنية (مثلاً، عن طريق الإجازة المهنية المتخصصة للعاملين، ومراجعة النظراء للعمل الإحصائي، وتقدير مؤلفي دراسات المنهجية، وتنظيم المحاضرات والمؤتمرات، والدعم المؤسسي للأجهزة المتخصصة).
- تشجيع البحوث والتحليلات (بما في ذلك ما يتناول مبررات اختيار المنهجيات) ونشرها شريطة الخضوع للمراجعة الداخلية وغيرها من العمليات الرامية إلى الحفاظ على سمعة الجهاز المعني من حيث الكفاءة المهنية.

### 2-1-1 الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اختيار المصادر والأساليب الإحصائية واتخاذ قرارات النشر

#### 1- الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اختيار مصادر البيانات والأساليب الإحصائية

- الاستناد في اختيار البيانات المصدرية (مثلاً من خلال المفاضلة بين المسوح، أو بين المسوح والسجلات الإدارية أو بين جمع البيانات والسجلات الإدارية) إلى أهداف القياس واحتياجات البيانات.

#### 2- الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشر

- الاستناد إلى الاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ قرارات نشر البيانات.
- الاستناد إلى الاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ قرارات بشأن توقيت النشر ووسائل الإعلام والجوانب الأخرى للنشر.

### 3-1-1 تخويل الكيان الإحصائي المختص حق التعقيب على التفسير الخاطئ للإحصاءات وسوء استخدامها

## 1- اضطلاع الجهاز المنتج للبيانات بالتعقيب على التفسير الخاطئ لإحصاءاته أو سوء استخدامها

- سعي الجهاز المنتج للبيانات إلى تقادي التفسير الخاطئ للإحصاءات أو سوء استخدامها وذلك بتقديم مواد تفسيرية أو عقد اجتماعات إعلامية (مع وسائل الإعلام مثلا).
- وجود سياسة رسمية أو تقاليد راسخة للتعامل مع التفسير الخاطئ للإحصاءات وسوء استخدامها.
- اضطلاع الجهاز المنتج للبيانات بما يلي:
  - مراقبة التغطية الإعلامية لبياناته (خدمة توفير "القصاصات الصحفية")،
  - التعقيب العلني وفي الوقت المناسب على التفسير الخاطئ لإحصاءاته أو سوء استخدامها في وسائل الإعلام أو أي منتديات أخرى.

## 2-1 الشفافية

- شفافية السياسات والممارسات الإحصائية.

### 1-2-1 السماح باطلاع الجمهور على شروط جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها

#### 1- توافر معلومات للجمهور عن شروط إعداد السلاسل الإحصائية ونشرها، بما في ذلك الالتزام بإعداد الإحصاءات ونشرها، وسرية بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ، وغير ذلك من السمات الأساسية

- اقتباس مواد مأخوذة من القانون الإحصائي، وغيره من الوثائق ذات الصلة بشأن شروط إعداد الإحصاءات الرسمية، ونشر تلك المواد في مطبوعات الجهاز المعني و/أو موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت. وقد تشير تلك الشروط إلى الالتزام بإعداد الإحصاءات ونشرها وسرية بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وغير ذلك من السمات الأساسية (مثلا، مدونات قواعد السلوك التي يتم بموجبها إعداد الإحصاءات الرسمية ونشرها، وعملية الموافقة على نشر البيانات، وإجراءات تعيين رئيس الجهاز المنتج للبيانات وإقصائه).
- قيام الجهاز المنتج للبيانات بجهود نشطة ومستمرة من خلال الخطب العامة وغيرها من التجمعات للتعريف بالشروط التي يعمل بموجبها.
- تحديد المصدر الذي يمكن الحصول منه على مزيد من المعلومات عن جهاز إنتاج البيانات ومنتجاته في المطبوعات الإحصائية.

### 2-2-1 التحديد العلني للجهات الحكومية المصرح لها بالإطلاع على الإحصاءات قبل نشرها

#### 1- إطلاع الجمهور على التصريح للجهات الحكومية بالإطلاع على الإحصاءات قبل نشرها

- إطلاع الجمهور على التصريح للجهات الحكومية بالإطلاع على الإحصاءات قبل نشرها من حيث من يحق لهم الإطلاع على الإحصاءات والفترة الزمنية التي يمكنهم خلالها الإطلاع عليها قبل النشر.

### 3-2-1 الإشارة الواضحة لمنتجات الهيئات/الوحدات الإحصائية باعتبارها صادرة عنها

## 1- التحديد الواضح للمنتجات الإحصائية حتى يكون الجمهور على علم بمسؤولية جهاز إنتاج البيانات

- التحديد الواضح للبيانات المنشورة على الجمهور باعتبارها البيانات الصادرة عن جهاز إنتاج البيانات (مثلا بالاسم والشعار والعلامة المميزة).
- تحديد الجزء الذي يكون جهاز إنتاج البيانات مسؤولا عنه في حالة المنشورات المشتركة (مثلا، عن طريق التمييز بوضوح بين الإحصاءات وتفسير السياسات).
- طلب جهاز إنتاج البيانات عزو إحصاءاته إليه عند اقتباسها.

## 1-2-4 إصدار إشعار مسبق بأي تغييرات رئيسية في المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية

### 1-1 اطلاع مستخدمي الإحصاءات مسبقا على أي تغييرات رئيسية في المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية

- إشعار الجمهور مسبقا (مثلا عن طريق مقالات في النشرات، أو الاجتماعات الإعلامية، أو النشرات الصحفية) عند إدخال تغييرات رئيسية على المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية.

## 1-3 المعايير الأخلاقية

– استرشاد السياسات والممارسات بالمعايير الأخلاقية.

### 1-3-1 وجود مبادئ توجيهية لسلوك العاملين ومعرفة جميع العاملين بها معرفة تامة

#### 1-1 إعداد مجموعة واضحة من المعايير الأخلاقية

- وجود مبادئ توجيهية واضحة تحدد السلوك السليم في حالة تعرض الجهاز المنتج للبيانات أو العاملين فيه لأي تضارب محتمل بين المصالح.
- وجود مبادئ توجيهية واضحة تربط بين الأخلاقيات والعمل الذي يقوم به العاملون (مثلا فيما يتعلق بتحاشي سوء استخدام الإحصاءات وسوء عرضها (راجع أيضا البند (1-1-3)).
- وجود ثقافة قوية محافظة على المعايير الأخلاقية تحول دون التدخل السياسي.

#### 2-1 اطلاع العاملين على المعايير الأخلاقية

- إقرار الإدارة بدورها كمثل يحتذى به وحرصها على اتباع المعايير.
- إطلاع العاملين الجدد على المعايير عند انضمامهم للهيئة المعنية.
- تذكير العاملين بالمعايير بصفة دورية (مثلا في التدريب الذي يحصلون عليه، وفي التعامل التي تصدر لهم، أو عن طريق مطالبة العاملين بصفة دورية بالتأكد مجددا على الممارسات الأخلاقية، أو التقيد بسياسة منع تضارب المصالح).

## 2- سلامة المنهجية

اتباع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا في وضع الأساس المنهجي للإحصاءات.

يتم تقييم بُعد السلامة المنهجية على أساس المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية. وحيثما يكون هناك بلد لم يطبق بعد دليل الإحصاءات النقدية والمالية تطبيقا كاملا، ينبغي أن تكون هناك خطط موضوعة للتحويل إلى المبادئ التوجيهية الواردة في ذلك الدليل. غير أنه سيؤخذ في الحسبان عند التقييم الممارسات السليمة الأخرى المتعارف عليها دوليا (مثلا، النظام الأوروبي للحسابات لعام 1995 ومرشد الإحصاءات النقدية والمصرفية في الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن الصندوق (1984)).

## 1-2 المفاهيم والتعاريف

- توافق المفاهيم والتعاريف المستخدمة مع الأطر الإحصائية المتعارف عليها دوليا.

### 1-1-2 توافق المفاهيم والتعاريف التي يتضمنها الهيكل العام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا

#### 1-1-2-1 اتساق المفاهيم والتعاريف المستخدمة في إعداد الإحصاءات النقدية بشكل عام مع المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية

• توافق المفاهيم والتعاريف الرئيسية مع المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية، وكذلك مع نظام الحسابات القومية لعام 1993 والنظام الأوروبي للحسابات لعام 1995، باستثناء حالة اختلافات المعالجة.

• المراجعة المستمرة للانحرافات عن المفاهيم والتعاريف المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 1-2-5).

## 2-2 النطاق

- توافق النطاق مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

### 1-2-2 اتساق النطاق بشكل عام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا

#### 1-2-2-1 اتساق نطاق الإحصاءات النقدية بشكل عام مع المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية

- المقصود بالنطاق هو مسح شركات الإيداع وليس النظام المالي بأكمله.
- مسح شركات الإيداع هو العرض التحليلي للحسابات الموحدة للشركات وأشباه الشركات المالية المقيمة التي يتمثل نشاطها الرئيسي في الوساطة المالية والتي تصدر خصوما تدخل في تكوين النقود بمعناها الواسع وفقا للتعريف الوطني.
- تغطية بيانات الميزانيات العمومية لجميع شركات الإيداع الأخرى في التقارير المبلغة إلى البنك المركزي، وذلك على الوجه المحدد في دليل الإحصاءات النقدية والمالية.

#### 1-2-2-2 تغطية أنشطة الفروع المحلية وكذلك المقار المحلية في الميزانيات العمومية لشركات الإيداع

- اشتمال التغطية المؤسسية للإحصاءات النقدية على المقار المحلية وجميع الفروع المحلية التابعة لشركات الإيداع.

### 3- المراجعة المستمرة للاعترافات عن التغطية المؤسسية المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1)

#### 3-2 التصنيف/التقسيم القطاعي

- توافق نظم التصنيف والتقسيم القطاعي مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

#### 1-3-2 اتساق نظم التصنيف/التقسيم القطاعي المستخدمة إلى حد كبير مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً

#### 1- توافق التقسيم القطاعي المستخدم في الإحصاءات النقدية بشكل عام مع المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية (الفصل الثالث)<sup>2</sup>.

- تجميع الوحدات المؤسسية في قطاعات ذات خصائص متشابهة على النحو المحدد في دليل الإحصاءات النقدية والمالية.

- بدء التقسيم القطاعي بالتمييز بين المقيمين وغير المقيمين ثم تعيين الحدود الفاصلة بين مختلف القطاعات والقطاعات الفرعية المحلية.

- تجميع الوحدات المقيمة المنتمية إلى الاقتصاد المعني في القطاعات المؤسسية الجامعة المانعة التالية المبينة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية:

- الشركات المالية (البنك المركزي، وشركات الإيداع الأخرى، والشركات المالية الأخرى)
- الشركات غير المالية (الشركات العامة غير المالية، والشركات غير المالية الأخرى)
- الحكومة العامة (الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية وصناديق الضمان الاجتماعي)
- الأسر
- المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر.

<sup>2</sup> هناك فروق طفيفة في التقسيم القطاعي بين نظام الحسابات القومية لعام 1993 ودليل الإحصاءات النقدية والمالية. ففي نظام الحسابات القومية على سبيل المثال، ينقسم قطاع الشركات غير المالية إلى ثلاثة قطاعات فرعية كما يلي: الشركات العامة غير المالية والشركات الخاصة الوطنية غير المالية والشركات الخاصة غير المالية الخاضعة لسيطرة أجنبية. أما في الإحصاءات النقدية فينقسم قطاع الشركات غير المالية إلى قطاعين فرعيين فقط كما يلي: الشركات العامة غير المالية والشركات غير المالية الأخرى. وبذلك لا تنقسم الشركات غير المالية الأخرى إلى قطاعين فرعيين منفصلين استناداً إلى وضع إقامة الوحدات التي تملكها أو تسيطر عليها. وهناك مجالان مهمان آخران للاختلاف بين المنهجيتين هما كما يلي: معاملة القطاعات الفرعية التابعة لقطاع الشركات المالية (تجزئته إلى خمسة قطاعات فرعية في نظام الحسابات القومية وتجزئته إلى ثلاثة قطاعات فرعية فقط في دليل الإحصاءات النقدية والمالية) والاستخدام الموسع لفئات بيانات منفصلة تغطي قطاع الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر في نظام الحسابات القومية واستخدام فئة بيانات واحدة فقط في دليل الإحصاءات النقدية والمالية تسمى "قطاعات مقيمة أخرى". راجع الجدول 3-1 في دليل الإحصاءات النقدية والمالية (الفصل الثالث).

## 2- توافق تصنيف الأدوات المالية المستخدم في الإحصاءات النقدية بشكل عام مع المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية (الفصل الرابع)

- استناد نظام تصنيف الأدوات المالية إلى معيار سيولة الأدوات المالية والخصائص القانونية التي تصف شكل علاقة الدائن/المدين الأساسية على النحو المحدد في دليل الإحصاءات النقدية والمالية، واشتمال النظام المشار إليه على المجموعات التالية:
  - الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
  - العملة والودائع
  - الأوراق المالية عدا الأسهم
  - القروض
  - الأسهم وحصص رأس المال الأخرى
  - احتياطات التأمين الفنية
  - المشتقات المالية
  - الحسابات الأخرى مستحقة القبض/مستحقة الدفع.

## 3- قيد اتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية والمبادلات كقروض (الفصل الرابع)

- معاملة اتفاقات إعادة الشراء كقروض معززة بضمان (أو معاملتها كودائع إذا كانت اتفاقات إعادة الشراء تدخل في النقود بمعناها الواسع) وليس كمبيعات مباشرة لأوراق مالية.
- اعتبار المبادلات شكلا من أشكال اتفاقات إعادة الشراء وقيدها كقروض معززة بضمان عند انطوائها على مبادلة الذهب النقدي بالنقد (بالعملة المحلية أو الأجنبية).

## 4- المراجعة المستمرة للانحرافات عن نظم التصنيف/التقسيم القطاعي المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 5-1-2)

### 4-2 أساس القيد

- تقييم الأرصدة والتدفقات وقيدها طبقا للمعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

### 4-2-1 استخدام أسعار السوق في تقييم التدفقات والأرصدة

#### 1- اتباع مبدأ القيمة السوقية في قواعد التقييم بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية (الفصل الخامس)

- تقييم الأصول المالية المتداولة بوجه عام في الأسواق على أساس منتظم مباشرة باستخدام الأسعار المعلنة في هذه الأسواق.
- تقييم الذهب النقدي بأسعار السوق.
- تقييم أرصدة الأصول المالية والخصوم (بما في ذلك الأوراق المالية الصادرة عن البنك المركزي) كما لو كان اقتناؤها قد تم بمعاملات سوقية في تاريخ إبلاغ بيانات الميزانية العمومية بهدف استخدام "القيمة العادلة"، إذا لم يكن تقييمها قد تم على أساس أسعار السوق.

- تقييم القروض في الإحصاءات النقدية بالقيمة الدفترية الحالية<sup>3</sup> بدون تعديل لمراعاة خسائر القروض المتوقعة الناشئة عن التحسب لتخلف المقترضين عن السداد.<sup>4</sup>
- تقييم الأسهم وحصص رأس المال الأخرى الموجودة على جانب الأصول في الميزانيات العمومية بأسعار السوق، ولكن تقييم الأسهم وحصص رأس المال الأخرى الموجودة على جانب الخصوم بالقيمة التاريخية أو القيمة الدفترية، لأغراض الإحصاءات النقدية،<sup>5</sup> وعرض البيانات التكميلية عن القيم السوقية لتلك الأسهم وحصص رأس مال الأخرى كبنود للتذكرة ملحقة بمسح البنك المركزي ومسح شركات الإيداع الأخرى.<sup>6</sup>
- قيد معاملات مالية عند حدوث تغير في الملكية، استنادا إلى أسعار السوق (أو مكافئاتها) التي تم على أساسها شراء الأصول والخصوم وبيعها، وقيد معاملات عند إصدار أوراق مالية جديدة وعند استرداد قيمة أوراق مالية.
- عرض تعديلات التقييم (بما في ذلك مكاسب وخسائر الحيازة في الأدوات المالية) في تغيرات التقييم فيما هو ملائم من الميزانيات العمومية القطاعية أو المسوح أو العروض المجمعة/الموحدة الأخرى لقطاع شركات الإيداع (دليل الإحصاءات النقدية والمالية، الفصل الخامس، الجدول 5-1).
- إعطاء وصف واضح في الملاحظات التفسيرية للقواعد المحاسبية ومعايير التقييم الأخرى وتحديد جوانب الخروج عن المعايير الدولية (نظام الحسابات القومية لعام 1993 ودليل الإحصاءات النقدية والمالية (الفصل الخامس) والنظام الأوروبي للحسابات لعام 1995).

## 2- تحويل الأصول والخصوم المقومة بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية باستخدام أسعار صرف السوق السائدة في نهاية الشهر أو تاريخ الإقفال المعنى بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية (الفصل الخامس)

- استخدام سعر صرف السوق السائد في تاريخ إجراء المعاملة باعتباره سعر الصرف الملائم الواجب الاستخدام في تحويل البيانات من عملة المعاملة إلى العملة الوطنية، وفقا لدليل الإحصاءات النقدية والمالية ونظام الحسابات القومية لعام 1993، واستخدام سعر صرف السوق السائد في تاريخ الميزانية العمومية في تحويل بيانات أرصدة الأصول المقومة بالعملة الأجنبية (بما في ذلك حقوق السحب الخاصة) والخصوم المقومة بالعملة الأجنبية، واستخدام النقطة الوسطى بين سعري الشراء والبيع في تحويل بيانات التدفقات والأرصدة.

## 3- المراجعة المستمرة للانحرافات عن مبادئ التقييم المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1)

- <sup>3</sup> القيمة الدفترية في حالة القروض المحررة بالعملة المحلية هي مبلغ الأصل القائم بتكلفته الأصلية زائدا أي فائدة متجمعة. ويشار إلى ذلك التقييم في هذا المطبوع باسم القيمة الدفترية للقروض.
- <sup>4</sup> بيانات مخصصات خسائر القروض تعد بيانات مفيدة وتفيد كخسائر قروض متوقعة ضمن بنود التذكرة التي تصاحب الميزانيات العمومية القطاعية.
- <sup>5</sup> لا تنطبق في نظام الحسابات القومية لعام 1993 إجراءات التقييم هذه (الموصوفة بقدر أكبر من التفصيل في الفصل الخامس من دليل الإحصاءات النقدية والمالية)، وذلك نظرا إلى أن بيانات الأسهم وحصص رأس المال الأخرى لا تجزأ في ذلك النظام.
- <sup>6</sup> مسح البنك المركزي هو العرض التحليلي للحسابات الموحدة للبنك المركزي وفروعه. أما مسح شركات الإيداع الأخرى فهو العرض التحليلي للحسابات الموحدة للشركات المالية المقيمة (عدا البنك المركزي) وأشبه الشركات التي يتمثل نشاطها الرئيسي في الوساطة المالية والتي تصدر خصوما تدخل في تكوين النقود بمعناها الواسع وفقا للتعريف الوطني.

## 2-4-2 القيد على أساس الاستحقاق

### 1- قيد المعاملات على أساس الاستحقاق بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية (الفصل الخامس)

- استخدام المحاسبة على أساس الاستحقاق، وفقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، في قيد المعاملات وغيرها من التدفقات في لحظة خلق القيمة الاقتصادية أو نقلها أو تبادلها أو تحويلها أو إطفائها.
- معاملة الفائدة على الأصول المالية أو الخصوم باعتبارها تتجمع بصورة مستمرة طوال الفترة المحاسبية المعنية.
- عدم الحاجة إلى إدراج قيد منفصل لتأخرات الفائدة إذا كانت الفائدة قد تم قيدها على أساس الاستحقاق قبل أن يفوت موعد وجوب سدادها، واستمرار إدراج الفائدة ضمن قيمة الالتزام القائم بعد أن يفوت موعد وجوب سدادها.<sup>7</sup>
- إدراج متأخرات مدفوعات الرسوم أو المصاريف المشابهة المرتبطة بأدوات مالية خارج الميزانية العمومية في الحسابات الدائنة/المدينة في الميزانية العمومية، أما المطالبة المتعلقة بمدفوعات متأخرة فات موعد وجوب أدائها فهي تمثل أصلا ماليا حتى إن كانت الأداة المالية الأساسية المدرجة خارج الميزانية العمومية لا تستوفي شروط تعريف الأصل المالي.

### 2- قيد المعاملات قيما متزامنا بين الأطراف بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية (الفصل الخامس)

- قيد المعاملات عند حدوثها (القيد المتزامن).
- إجراء تعديلات عند نشوء اختلافات عند وقت القيد، بحيث ينطبق تاريخ واحد للمعاملة على طرفيها.

### 3- المراجعة المستمرة للانحرافات عن قواعد القيد المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1)

### 2-4-3 اتساق إجراءات القيد الإجمالي/الصافي عموما مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا

### 1- عرض بيانات الأصول والخصوم على أساس إجمالي أو صاف بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية (الفصل الخامس)

- جمع البيانات وإعدادها على أساس إجمالي وفق المبادئ العامة الواردة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية ونظام الحسابات القومية.

<sup>7</sup> يمكن إعداد بيانات تكميلية عن مجموع متأخرات الفائدة مصنفة حسب القطاع الفرعي للمدين، ويتم أيضا إعداد بيانات تكميلية عن متأخرات الأصل.

- على وجه الخصوص، عدم ترصيد المطالبة القائمة على متعامل معين أو على مجموعة معينة من المتعاملين مقابل الخصوم القائمة لصالح المتعامل المشار إليه أو مجموعة المتعاملين المشار إليهم.

**2-** تجميع بيانات الأصول المالية والخصوم في فئات بيانات رئيسية – في حالة القطاع الفرعي للبنك المركزي والقطاع الفرعي لشركات الإيداع الأخرى – على سبيل المثال، تصنيف القروض حسب قطاع المدين وتصنيف الودائع حسب قطاع الدائن (راجع الجداول 1-7، و2-7، و3-7 في الفصل السابع من دليل الإحصاءات النقدية والمالية)

- عرض بعض فئات البيانات في نموذج المسح على أساس صاف على النحو المحدد في دليل الإحصاءات النقدية والمالية نظرا للفائدة التحليلية للبيانات المعروضة في تلك النماذج.

- إدراج البيانات الأساسية أيضا على أساس إجمالي وفقا للمبدأ العام المتعلق بذلك العرض في دليل الإحصاءات النقدية والمالية حيثما تعرض البيانات على أساس صاف.

**3-** الحصول على بيانات مسح شركات الإيداع، بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية، عن طريق حذف بيانات جميع التدفقات المالية والمطالبات والخصوم القائمة بين جميع شركات الإيداع، مع الإبقاء على عرض بيانات جميع الأرصدة والتدفقات التي تشكل مطالبات على ما يلي (أو خصوما قائمة لهم):

- القطاعات الفرعية للشركات المالية عدا القطاع الفرعي لشركات الإيداع.
- القطاعات المحلية الأخرى.
- غير المقيمين.

**4-** المراجعة المستمرة للانحرافات عن قواعد القيد المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 1-2-5).

### 3- الدقة والموثوقية

سلامة البيانات المصدرية والأساليب الإحصائية، وتصوير المخرجات الإحصائية للواقع بالقدر الكافي.

#### 1-3 البيانات المصدرية

- كفاية البيانات المصدرية المتاحة كأساس لإعداد الإحصاءات.

**1-1-3** الحصول على البيانات المصدرية من برامج شاملة لجمع البيانات تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة بكل بلد.

**1-** ملاءمة برامج جمع البيانات المستخدمة في إعداد البيانات النقدية.

- توافر سجل شامل وحديث للوحدات المؤسسية التابعة للقطاع المالي، بما في ذلك شركات الإيداع والوسطاء الماليون الآخرون، كمصدر بيانات أساسي.

- ملاءمة إجراءات إمساك السجلات (بما في ذلك إضافة وحدات جديدة، وحذف وحدات انقضى وجودها، واحتساب عمليات الدمج وغيرها من التغييرات).

- اكتمال التغطية المؤسسية والجغرافية أو، في حالة عدم تحقق ذلك، استناد الاستبعاد إلى معايير لا تقلل من صدق تمثيل الإحصاءات النقدية للواقع وفائدتها.
- وضع نماذج الإبلاغ، لشركات الإيداع على الأقل، وفق مبادئ التصميم السليمة وإجراء الاختبار الميداني لتلك النماذج.
- مراجعة نماذج الإبلاغ دوريا لأخذ الظروف والاحتياجات المتغيرة في الحسبان.
- احتواء السجلات المحاسبية المستخدمة في إعداد الميزانيات العمومية القطاعية على تفاصيل كافية لتصنيف البيانات حسب الأداة المالية وحسب القطاع الاقتصادي وفق التعاريف الواردة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية.
- استخدام بيانات تكميلية، مثل التقارير القطاعية والبنود خارج الميزانية العمومية، في الحالات التي لا يمكن فيها ارتكاز بيانات الميزانيات العمومية القطاعية حصريا على السجلات المحاسبية.
- سماح النظام الإحصائي بجمع معلومات تكميلية (مثل جمع معلومات خارج الجدول الزمني المعتاد لإبلاغ البيانات) لدعم عملية إعداد البيانات الأساسية.
- تشاور جهاز إنتاج البيانات (سلطة الرقابة المصرفية مثلا) مع الجهاز المختص بإعداد الإحصاءات النقدية بشأن التغيرات في البيانات المصدرية والتي قد تؤثر على الإحصاءات (مثلا، عمليات التحديث في دليل الحسابات الخاص بالبنوك التجارية).

## 2- عناية برامج جمع البيانات ومرونتها بالقدر الكافي لاستيعاب التطورات الجديدة في المصادر.

- المراجعة المستمرة لمصادر البيانات لضمان استمرار شمول نظام جمع البيانات.
- متابعة الأسواق المالية وغيرها من مصادر المعلومات (مثلا، الصحافة المالية والدراسات البحثية) لتحديد التطورات المالية التي يتعين أخذها في الحسبان في الإحصاءات النقدية.
- عقد اجتماعات دورية مع سلطة الرقابة المالية والمشاركين في الأسواق المالية ومجتمع الأعمال من أجل تحديد التطورات الجديدة التي يتعين أخذها في الحسبان في نظام إعداد الإحصاءات النقدية.

### 2-1-3 اقتراب البيانات المصدرية بدرجة معقولة من التعاريف والنطاق والتصنيف والتقييم ووقت القيد المطلوب.

#### 1- اقتراب البيانات المصدرية المأخوذة من مصادر بيانات أساسية بدرجة معقولة من الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا لإعداد الإحصاءات النقدية.

- اتساق المعايير التي تطبقها الشركات المالية في تحضير البيانات المصدرية للميزانيات العمومية مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنطاق وتصنيف الأدوات والتقسيم القطاعي وأعراف وقت القيد وتقييم الأصول المالية والخصوم على النحو الموضح في دليل الإحصاءات النقدية والمالية أو في الممارسات السليمة الأخرى المتعارف عليها دوليا

- إخضاع البيانات المصدرية التي لا تقترب بدرجة معقولة من الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً لإجراءات تعديل محددة على النحو الموصوف في القسم 3-3 الذي يتناول الممارسات الإحصائية.

## 2- توافر معلومات عن مدى اختلاف مصادر البيانات التكميلية عن المبادئ التوجيهية الإحصائية الدولية

- معرفة جهات إعداد البيانات بالاختلافات في الممارسات، كاختلاف طرق التقييم مثلاً، بين مصادر البيانات الأساسية أو الميزانيات العمومية ومصادر بيانات تكميلية مثل بيانات الأسواق المالية والبيانات المبلّغة من أطراف مقابلة لشركات الإيداع.
- توافر القدر الكافي من التفصيل والشمول في المعلومات المتعلقة بالتعريف والنطاق والتصنيف والتقييم ووقت القيد في مصادر البيانات التكميلية التي تكمل مصادر البيانات الأساسية، بما يتسق مع المبادئ التوجيهية الإحصائية الدولية.
- استخدام المعلومات الكيفية التي يتم جمعها أثناء عملية إعداد البيانات في مراقبة مدى ملاءمة المصادر المشار إليها للتعريف والنطاق والتصنيف والتقييم ووقت القيد.

### 3-1-3 حداثة البيانات المصدرية

#### 1- إتاحة تلقي البيانات في الوقت المناسب من خلال برامج جمع البيانات.

- توافر السجلات المحاسبية للبنك المركزي وشركات الإيداع الأخرى، وما يتم إعداده من ميزانيات عمومية قطاعية استناداً إليها، بدرجة حداثة تكفي للوفاء بمعايير الحدثة والدورية الموصى بها المتعلقة بنشر الإحصاءات النقدية.
- استخدام البنك المركزي لإجراءات متابعة صارمة لضمان تلقي بيانات شركات الإيداع في الوقت المناسب، بما في ذلك البنوك التي تمر بعملية التصفية (مثلاً عن طريق الاتصال مع المجهين أو إجراء اتصالات مباشرة مع الجهاز المختص بالرقابة المالية).
- سهولة الاطلاع على السجلات الإدارية/المحاسبية في الوقت المناسب، وعدم حدوث تأخر طويل (من الجهاز القائم بإبلاغ البيانات) في تحديث فرادى السجلات.

### 3-2 تقييم البيانات المصدرية

- تقييم البيانات المصدرية بصفة منتظمة.

- #### 3-2-1 التقييم المنتظم للبيانات المصدرية - بما فيها بيانات التعداد السكاني والمسح بالعينة والسجلات الإدارية - وذلك مثلاً من حيث التغطية وأخطاء العينة وأخطاء الاستجابة والأخطاء خارج المعاينة - ومتابعة نتائج التقييم وإتاحتها للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية

#### 1- التقييم المنتظم لدقة البيانات المصدرية الواردة من الشركات المالية القائمة بالإبلاغ

- استخدام إجراءات آلية (قائمة على استخدام الكمبيوتر) لتسهيل مراقبة دقة البيانات المبلّغة من فرادى الشركات المالية، وضرورة استخدام نظام المراقبة في التحقق من الاتساق الداخلي لبيانات كل مؤسسة

(عمليات المضاهاة المنهجية) وتحديد الحركات التي لا تماثل الاتجاه العام (عمليات التثبيت من المعقولة)، والتأكد من جوانب عدم الاتساق المنهجي في البيانات والقيم التي لا تماثل الاتجاه العام مع المجيبين، إما عن طريق البنك المركزي أو الجهاز القائم بالإبلاغ، وحفظ تلك السجلات مع نماذج الإبلاغ.

- تحليل البيانات المصدرية بصفة منتظمة لكشف الإبلاغ بأقل من الواقع/عدم الدقة في الإبلاغ، وخصوصا للتثبيت من التوافق الزمني والاتساق مع مصادر البيانات الأخرى ذات الصلة.
- تأكيد المعاملات ذات القيم الكبيرة مع المؤسسات المالية القائمة بالإبلاغ.
- تقييم آثار التغييرات على نماذج الإبلاغ.
- وضع إجراءات للرد على تساؤلات جهات إعداد البيانات بشأن البيانات المصدرية.
- تحليل البيانات المصدرية في سياق عمليات التعديل.

### 3-3 الأساليب الإحصائية

- توافق الأساليب الإحصائية المستخدمة مع الإجراءات الإحصائية السليمة.

#### 3-3-1 استخدام أساليب إحصائية سليمة في التعامل مع مصادر البيانات عند إعداد البيانات

##### 1- سلامة إجراءات إعداد البيانات

- وجود إجراءات لإعداد البيانات تقلص عبء معالجة أخطاء مثل أخطاء الترميز والمراجعة والجدولة.
- الاستناد إلى إجراءات سليمة في احتساب البيانات وتعديلها لمراعاة عدم الاستجابة.

##### 2- اتخاذ إجراءات ملائمة لتعديل البيانات المصدرية

- استخدام أساليب سليمة في تعديل البيانات لمراعاة البنود الناقصة في الميزانيات العمومية.

#### 3-3-2 استخدام أساليب إحصائية سليمة في سياق الإجراءات الإحصائية الأخرى (تعديل البيانات وتحويلها، والتحليل الإحصائي)

##### 1- استخدام أساليب إحصائية سليمة في تعديل الإحصاءات النقدية

- استخدام إجراءات محددة في تعديل البيانات الواردة من مصادر مختلفة، في حالة عدم وجود بيانات تقترب بدرجة معقولة من المفاهيم والتعاريف والنطاق ومبادئ القيد التي تستند إليها الإحصاءات النقدية، لتحسين نطاق التغطية وتحقيق التوافق مع المبادئ التوجيهية الواردة في الأدلة الإحصائية الدولية.
- وجود إجراءات للتثبيت من دقة بيانات التحويل من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية.

##### 2- استخدام أساليب سليمة في تعديل البيانات وتحويلها.

- استخدام منهجيات متعارف عليها دوليا فيما يتم من تعديلات موسمية.

### 4-3 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها - التقييم المنتظم للنتائج الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها.

#### 1-4-3 التثبت من صحة النتائج الوسيطة بمضاهاتها بمعلومات أخرى حيثما أمكن ذلك

#### 1- استخدام مصادر البيانات الثانوية أيضا في التحقق من صحة البيانات الواردة في مسح شركات الإيداع الأخرى

- اعتبار بيانات عمليات الأسواق المالية والمسوح بالعينة مفيدة أحيانا في التثبت من دقة بيانات الميزانيات العمومية لشركات الإيداع الأخرى.

#### 2-4-3 تقييم الاختلافات الإحصائية في البيانات الوسيطة وتقصيها

#### 1- المراجعة التبادلية لسلوك سلاسل البيانات في مقابل سلاسل البيانات/المؤشرات ذات الصلة

- التقييم المنتظم لسلوك سلاسل البيانات مقارنة بسلاسل البيانات ذات الصلة، ومن ذلك مثلا:

- التقييم المنتظم للبيانات المبلغ بها بشأن أرصدة وتدفقات الأوراق المالية في الميزانيات العمومية القطاعية قياسا إلى البيانات المناظرة في قواعد بيانات الأوراق المالية التي تدار لدى البنك المركزي أو مقارنة بالسجلات الإدارية.

- مطابقة بيانات المعاملات المالية، في حالة الإبلاغ بها، مع التغيرات في بيانات الأرصدة المناظرة التي يتم جمعها من خلال الميزانيات العمومية وغيرها من بيانات التدفقات.

#### 3-4-3 تقصي الاختلافات الإحصائية والمؤشرات المحتملة الأخرى للمشكلات في المخرجات الإحصائية

#### 1- إرساء إجراءات لدى البنك المركزي للتحقيق في حالة وجود تقلبات كبيرة أو غير مشروحة في المجملات النقدية أو مجملات الائتمان

- وجود إجراءات لتقصي الخطأ والسهو في التصنيف/التقسيم القطاعي كمصدر للتقلبات أو الاختلافات الإحصائية.

- مطابقة بيانات التدفقات المالية المبلغ بها مع التغيرات في بيانات الأرصدة المناظرة (الميزانيات العمومية القطاعية).

#### 5-3 دراسة التعديلات

- تتبع مسار عمليات التعديل باعتبارها مقياسا للموثوقية، وتمحيصها لاستخلاص ما قد تتطوي عليه من معلومات.

#### 1-5-3 دراسة التعديلات وتحليلها على أساس منتظم واستخدامها داخليا للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية (راجع أيضا البند 3-3-4)

## 1- تقييم تعديلات الإحصاءات النقدية دوريا

- إجراء دراسات لتقييم التقديرات الأولية مقارنة بالتقديرات المعدلة أو النهائية على مدى فترة زمنية معينة، واشتمال تلك الدراسات على ما يلي:
  - دراسات الكم (معدل تواتر التعديلات وعدد السلاسل الزمنية المعدلة).
  - دراسات اتجاه التعديلات وحجمها.
- تقصي الدراسات لمصادر الخطأ والسهو والتقلبات في البيانات وشرح أساليب تعديل البيانات.

## 2- اتخاذ إجراءات لتضمين نتائج دراسة التعديلات في عملية إعداد البيانات

- استخدام نتائج دراسة التعديلات في تحديد أفضل دورة تعديل تكون مدفوعة بوجه عام بتوافر مصادر البيانات الرئيسية.
- إثبات مصادر البيانات الجديدة والأساليب الإحصائية التي يتم تحديثها وتحسينات المنهجية في السجلات بشكل ملائم إلى حين نشرها وفقا لدورة التعديلات.

## 4- المنفعة

اتساق الإحصاءات التي تصدر بدرجة كافية من الدورية والحدثة، واتباع سياسة واضحة في إجراء التعديلات عليها.

## 1-4 الدورية والحدثة

- اتباع معايير النشر المتعارف عليها دوليا فيما يتعلق بالدورية والحدثة.

### 1-1-4 اتباع معايير النشر فيما يتعلق بالدورية

- 1- اتباع معايير نشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (المعيار الخاص لنشر البيانات أو النظام العام لنشر البيانات) فيما يتعلق بمعدل دورية الإحصاءات النقدية
- نشر بيانات البنك المركزي وبيانات شركات الإيداع الأخرى شهريا (المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات).

### 2-1-4 اتباع معايير النشر فيما يتعلق بالحدثة

- 1- اتباع معايير نشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (المعيار الخاص لنشر البيانات أو النظام العام لنشر البيانات) فيما يتعلق بحدثة السلاسل الإحصائية
- نشر البيانات الشهرية للبنك المركزي في غضون أسبوعين من نهاية الشهر المرجعي (المعيار الخاص لنشر البيانات).
- نشر البيانات الشهرية للبنك المركزي في غضون فترة من شهر واحد إلى شهرين من نهاية الشهر المرجعي (النظام العام لنشر البيانات).

- نشر البيانات الشهرية لشركات الإيداع الأخرى في غضون شهر واحد من نهاية الشهر المرجعي (المعيار الخاص لنشر البيانات).
- نشر البيانات الشهرية لشركات الإيداع الأخرى في غضون فترة من شهرين إلى ثلاثة أشهر من نهاية الشهر المرجعي (النظام العام لنشر البيانات).

#### 2-4-2 الاتساق

- اتساق الإحصاءات داخل كل مجموعة بيانات عبر الفترات الزمنية ومع مجموعات البيانات الرئيسية الأخرى.

#### 1-2-4 اتساق الإحصاءات داخل كل مجموعة بيانات

##### 1- اتساق الإحصاءات النقدية اتساقاً داخلياً

- الاتساق فيما بين سجلات البنك المركزي وسجلات شركات الإيداع الأخرى من حيث المطالبات القائمة لكل منهما على الآخر والالتزامات القائمة عليه تجاه الآخر.
- إمكانية مطابقة بيانات الأرصدة والتدفقات.

##### 2- اتساق الإحصاءات النقدية مع إحصاءات قطاع الشركات المالية الأوسع نطاقاً ومع حسابات تدفق الأموال

- اتساق القيود الدائنة/المدينة في مواجهة الشركات المالية الأخرى في مسح البنك المركزي ومسح شركات الإيداع الأخرى مع القيود المدينة/الدائنة في مواجهة شركات الإيداع في الميزانية العمومية للشركات المالية الأخرى.
- اتساق مجملات الإحصاءات النقدية أو إمكانية مطابقتها مع مجملات الأدوات النقدية الموجودة في حيازة القطاعات الحائزة للنقود في حسابات تدفق الأموال.
- اتساق مجملات الائتمان أو إمكانية مطابقتها مع مجملات الدين المحسوبة استناداً إلى حسابات تدفق الأموال.

#### 2-2-4 اتساق الإحصاءات أو إمكانية مطابقتها عبر فترة زمنية معقولة

##### 1- اتساق الإحصاءات النقدية عبر الفترات الزمنية

- توفير سلاسل زمنية متسقة تغطي فترة زمنية ملائمة (خمس سنوات على الأقل).
- إعادة تركيب السلاسل التاريخية عن أطول فترة ماضية معقولة عند إدخال تغييرات على البيانات المصدرية أو على المنهجية أو الأساليب.
- إدراج ملاحظات منهجية مفصلة تحدد وتشرح أهم الانقطاعات في السلاسل الزمنية المستخدمة كمكونات وأسباب تلك الانقطاعات والتعديلات التي تتم للحفاظ على الاتساق عبر الفترات الزمنية.

- شرح التغيرات غير العادية في الاتجاهات الاقتصادية في التعليق المدرج في المطبوعة المعنية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمي الإحصاءات.

#### 3-2-4 اتساق البيانات أو إمكانية مطابقتها مع البيانات المستمدة من مصادر بيانات و/أو أطر إحصائية أخرى

##### 1- اتساق الإحصاءات النقدية مع نظم إحصائية أخرى كإحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وإحصاءات مالية الحكومة

- اتساق بيانات صافي الأصول الأجنبية في الإحصاءات النقدية بشكل عام مع المقياس المناظر الذي يمكن اشتقاقه من وضع الاستثمار الدولي.

- اتساق بيانات المعاملات في صافي الأصول الأجنبية في الإحصاءات النقدية بشكل عام مع المقياس المناظر الذي يمكن اشتقاقه من إحصاءات ميزان المدفوعات.

- اتساق سجلات الحكومة المركزية بشأن الودائع الحكومية لدى شركات الإيداع والاقتراض الحكومي من تلك الشركات في إحصاءات مالية الحكومة بشكل عام مع البيانات المقابلة في الإحصاءات النقدية.

##### 3-4 سياسة وممارسات التعديل

- اتباع إجراءات منتظمة ومعلنة لتعديل البيانات.

#### 1-3-4 اتباع جدول زمني منتظم وشفاف في عمليات التعديل

##### 1- اتباع نمط واضح يتم إبلاغ مستخدمي الإحصاءات النقدية به في ممارسات التعديل (مثلاً، تعديل بيانات التقديرات الأولية، والتعديل لأغراض تحديث الأوزان الترجيحية، ولأغراض إدخال تغييرات في المنهجية)

- وجود دورة تعديل محددة سلفاً ومستقرة بدرجة معقولة من سنة إلى أخرى.
- إعلان دورة التعديل للجمهور.
- شرح الأسباب التي تستند إليها الدورة (مثلاً، مدى توفير البيانات المصدرية، وتوقيت التعديلات مع مجموعات البيانات ذات الصلة، وتوقيت إعداد وثائق السياسات الاقتصادية المهمة).
- إدراج وثائق ملانمة عن التعديلات في مطبوعة السلاسل الإحصائية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمي الإحصاءات.
- إعلان التعديلات التي تتم خارج نطاق الدورة العادية للجمهور عندما تقتضي الضرورة إجراءها (مثلاً، بسبب اكتشاف بيانات مصدرية جديدة أو اكتشاف أخطاء).

#### 2-3-4 التحديد الواضح للبيانات الأولية و/أو المعدلة

##### 1- إعلام مستخدمي الإحصاءات بالطبيعة الأولية للبيانات المعنية

- إعلام مستخدمى الإحصاءات، متى كانت البيانات المعنية أولية، عند نشر تلك البيانات.

## 2- إعلام مستخدمى الإحصاءات بالطبيعة المعدلة للبيانات المعنية

- إعلام مستخدمى الإحصاءات، متى تم تعديل البيانات المعنية، عند نشر تلك البيانات.

## 3-3-4 علانية الدراسات والتحليلات المتعلقة بعمليات التعديل (راجع أيضا البند 3-5-1)

### 1- إعلام مستخدمى الإحصاءات بنتائج عمليات تعديل الإحصاءات ودراسات التعديل

- قياس التعديلات وتقييمها وشرحها في مطبوعة الإحصاءات النقدية المعنية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمى الإحصاءات.

- نشر تحليل الفروق بين البيانات المعدلة والبيانات الأولية في حالة الجملات الرئيسية للسماح بإجراء تقييم لموثوقية البيانات الأولية.

## 5- سهولة الاطلاع

توافر البيانات والبيانات الوصفية بسهولة وتقديم مساعدات كافية لمستخدميها.

### 1-5 سهولة الاطلاع على البيانات

– عرض الإحصاءات بطريقة واضحة ومفهومة، وملاءمة أشكال النشر، وإتاحة الإحصاءات على أساس محايد.

### 1-1-5 عرض الإحصاءات بطريقة تعين على التفسير السليم والمقارنات المجدية (حسن التنسيق والوضوح في النص والجداول والرسوم البيانية)

#### 1- تناسب عرض البيانات النقدية مع احتياجات مستخدمى الإحصاءات

- نشر الإحصاءات النقدية بطريقة واضحة مصحوبة برسوم بيانية وجداول لتيسير التحليل.
- نشر سلاسل بيانات لتلبية مجموعة من احتياجات مستخدمى الإحصاءات ذات مستويات تفصيل مختلفة (التجزئة).
- إدراج تعليقات على تطورات الفترة الجارية.
- نشر التقديرات عند مستوى مفصل مصحوبة بسلاسل زمنية.
- نشر السلاسل الزمنية للإحصاءات النقدية والتي تكون عرضة للتغيرات الموسمية وفق شكل معدل موسمياً.

### 2-1-5 ملاءمة وسائط النشر وشكله

#### 1- نشر الإحصاءات النقدية في أشكال تناسب احتياجات مستخدميها

- نشر الإحصاءات بطرق تيسر إعادة النشر في وسائل الإعلام (مثلا، في شكل نشرات إعلامية).
- نشر إحصاءات أشمل و/أو أكثر تفصيلا أيضا في شكل مطبوع و/أو إلكتروني.
- إمكان الاطلاع على الإحصاءات الجارية والسلاسل الزمنية الأطول (ربما مقابل رسم) عن طريق قاعدة بيانات إلكترونية يديرها جهاز إنتاج البيانات المعني أو تدار نيابة عنه.

### 3-1-5 نشر الإحصاءات بناء على جدول زمني معن سلفا

#### 1- نشر الإحصاءات بناء على الجدول الزمني المعن سلفا

- وجود جدول زمني يعلن مقدما تواريخ نشر الإحصاءات.
- نشر الإحصاءات وفقا للجدول الزمني المعن سلفا.

### 4-1-5 إتاحة الإحصاءات لجميع مستخدميها في وقت واحد

#### 1- إتاحة الإحصاءات النقدية لجميع مستخدميها في وقت واحد

- إعلام الجمهور بأن الإحصاءات يجري نشرها وإعلامه بإجراءات الاطلاع عليها (مثلا، عن طريق شبكة الإنترنت أو المطبوعات).
- إتاحة الإحصاءات بصورة متزامنة لجميع مستخدميها الراغبين في الاطلاع عليها.
- فرض حظر لمنع الإفصاح المبكر للجمهور عند إعطاء شرح مسبق للصحافة.

### 5-1-5 إتاحة الإحصاءات غير المنشورة بانتظام عند الطلب

#### 1- إتاحة الإحصاءات النقدية غير المنشورة بانتظام لمستخدميها عند الطلب

- إتاحة الإحصاءات العامة الأخرى عند الطلب، وذلك إضافة إلى الإحصاءات النقدية المنشورة بانتظام.
- إمكان توفير جدولة مصممة حسب رغبات المستخدم (ربما مقابل رسم) لتلبية طلبات معينة.
- إعلان توافر الإحصاءات الإضافية وإجراءات الحصول عليها.

### 2-5 سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية

- إتاحة البيانات الوصفية الحديثة وذات الصلة.

- 1-2-5 إتاحة الوثائق المتعلقة بالمفاهيم والنطاق والتصنيفات وأساس القيد ومصادر البيانات والأساليب الإحصائية، وشرح الاختلافات عن المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا

## 1- إعطاء معلومات كافية من خلال البيانات الوصفية للإحصاءات النقدية عن معنى البيانات وعن المنهجية المستخدمة في جمعها ومعالجتها

- نشر وثيقة شاملة عن المصادر والأساليب وتحديث تلك الوثيقة بانتظام، محتوية على ما يلي:
  - معلومات عن المفاهيم والتعاريف والتصنيفات ومصادر البيانات وطرق إعداد الإحصاءات، والأساليب الإحصائية، وغيرها من الجوانب والإجراءات المنهجية المهمة.
  - الاختلافات عن المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.
  - معلومات عن البيانات المصدرية (معدلات الرد، ومراقبة البيانات المصدرية، ودراسات الأخطاء خارج المعاينة) وغيرها من السمات المرتبطة بجمع البيانات وإعدادها (الطريقة، وإطار العينة، وتصميم العينة، واختيار العينة، وأساليب التقدير والاحتساب، إلخ.) وعن طبيعة المصادر الإدارية للبيانات.
  - أهم الروابط مع نظم البيانات الرئيسية ذات الصلة.
- مراجعة البيانات الوصفية وفق المعيار الخاص لنشر البيانات/النظام العام لنشر البيانات والمنهجيات الموجزة وفق المعيار الخاص لنشر البيانات، وغيرها من الأوصاف ذات الصلة، وتحديثها بانتظام.
- إتاحة البيانات الوصفية للاطلاع بسهولة (مثلاً، من خلال مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت، أو من خلال مطبوعات إحصائية) وإدراج إشارات تبادلية في نشرات البيانات بشأن توفيرها، والإعلام الواسع عنها بغير ذلك من السبل (مثلاً، في فهارس المطبوعات).

## 2-2-5-2 تطوير مستويات التفصيل لاحتياجات الجمهور المستهدف

- 1- إتاحة مختلف مستويات تفصيل البيانات الوصفية للاطلاع عليها لتلبية احتياجات مستخدمي الإحصاءات
  - توافر معلومات عامة (مثلاً، في كتيب) عن استخدام الإحصاءات النقدية (مثلاً، كيفية تحديد موضع البيانات) وإعلان تلك المعلومات.
  - توافر معلومات أكثر تخصصاً عن استخدام الإحصاءات (مثلاً، في وثائق مرجعية، أو في ورقات عمل) وإعلان تلك المعلومات.

## 3-5-3 تقديم المساعدة للمستخدمين

- إتاحة الخدمات المساعدة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة.

## 1-3-5-1 الإعلان عن مسؤول الاتصال المختص بكل مجال

- 1- تقديم المساعدة الملائمة لمستخدمي الإحصاءات النقدية
  - توافر الخدمة والمساندة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة لمستخدمي الإحصاءات.
  - التعريف في جميع النشرات الإحصائية بمسؤولي الاتصال المختصين بالرد على الاستفسارات الواردة بالبريد أو الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني.

- توافر مادة لتعزيز الوعي باستخدام الإحصاءات (مثلاً، للمدارس ومؤسسات البحوث).
  - الإعلان الكافي عن قنوات الاطلاع التي يمكن أن يحصل العملاء على المعلومات الإحصائية من خلالها.
  - متابعة المساعدة المقدمة لمستخدمي الإحصاءات ومراجعتها بصورة دورية (مثلاً، وقت الرد على الطلبات الواردة بالبريد الإلكتروني).
- 2-3-5 توفير فهرس المطبوعات والوثائق والخدمات الأخرى على نطاق واسع، بما في ذلك توفير معلومات عن أي تغييرات**

**-1 توفير فهرس المطبوعات والخدمات الأخرى لمستخدمي الإحصاءات النقدية**

- توفير فهرس المطبوعات والوثائق والخدمات الأخرى لمستخدمي الإحصاءات، وتحديث ذلك كله بانتظام (مثلاً، كل عام إذا لزم الأمر).
- الإفصاح بوضوح عن أسعار المنتجات والخدمات الإحصائية وتقديم المساعدة في إصدار طلبات الشراء.